SJST
sjst.scst.edu.ly

Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

تحليل و قياس المخاطر المصرفية بليبيا
(دراسة مقارنة بين مصرف الصحارى و مصرف التجاري)

أسامة جمعة الساعدي
المعهد العالي للعلوم و التقنية قصر بن غشير

الملخص
هدفت هذه الدراسة التعرف على المخاطر التي يتعرض لها مصرف الصحارى و مصرف التجاري بليبيا و المقارنة بين المخاطر التي يتعرض لها المصرفين ،خلال الفترة من عام 2000 إلى نهاية عام 2010 م و هما من اكبر المصارف التجارية في ليبيا ' حيث تم التعرف عن المخاطر التي يتعرض لها هذان المصرفين ، وتأثير كل نوع من المخاطر التي يتعرض لها كل مصرف على التقلبات في إرباحه.
و قد أشارت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الكلية (التقلبات في أرباح البنك) لبنك الصحارى و التجاري بالليبيا و بين الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال) و هناك اختلاف بين المخاطر التي تعرض لها البنكين معا والمخاطر التي يتعرض لها كل بنك على حده .
درجة التقلب في ربحية البنك (Z) -,معدل خسائر القروض (LP) - التقلبات في أسعار الفائدة السائدة في السوق (FC) - نسبة الحساسية (ST), نسبة السيولة (LIQ) - نسبة الودائع المحملة بفوائد لإجمالي الودائع (TD\D) معدل حقوق الملكية لإجمالي الأصول (E\RA) - معدل ملائمة رأس المال (E\RA)

Abstract

This study aimed to investigate the risks encountered by (Sahara and Tejare) bank. And to compare those risks over ten years period from (2000 till 2010). Known that those two banks are the main commercial banks in Libya. The risks in both banks have been identified together with their types for each bank and their effects on revenue fluctuations.

The findings showed differences in the statistical analysis between the different types of risks experienced by each bank and the degree of risk in each bank ranging from (Loan, interest rate, liquidity and capital). There is also evidence of variance between the two banks in the nature of nature and when comparing each ban k alone.
Fluctuation degree of Bank profitability (Z) - Credit Loss Rate (LP) - Sensitivity Percentage (ST)
Fluctuation of interest rates current in the market (F C) - Liquidity Percentage (LIQ)
Percentage of deposits loaded with interests to total deposits (TD \D). Equity rate to total assets (E\TA).
Equity rate to Risk assets (E\RA).

***Keywords**: Artificial Neural Network, People Sentiments, Social Media Data, Twitter Data analysis*

1 . المقدمة.

إدارة المخاطر هي عملية تحليل و قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.
كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك ، و ليبيا خلال السنوات العشرة الماضية اتجهت نحو الاقتصاد المفتوح بعد إن كانت الدولة تسيطر على قطاع الاقتصاد وذلك بتحرير قطاع التجارة و أسعار صرف العملات الأجنبية و الاتجاه نحو التنمية الشاملة ، ودور البنوك في هذه التغيرات الاقتصادية الدخول في عمليات التمويل للمشروعات الكبرى ، حيث كان في السابق الدولة هي الممول الأساسي لقطاع التنمية و التجارة ، و قطاع البنوك كان محمى من قبل الدولة .
للبنوك أهداف رئيسية وهي تعظيم القيمة السوقية للبنك و تعظيم الربحية في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أهداف فرعية لا تقل أهمية وهي الأمان و الخدمة للعملاء و النمو.
ويجب على البنوك أن تكون مستعدة لكل الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها لتقبل مستويات مرتفعة من المخاطر ، وان يكون ذلك من خلال إدارة جيدة قادرة على إدارتها و تحقيق مستويات مقبولة من الر بحية .

و إن التغيرات الاقتصادية تخلق أنواع مختلفة من المخاطر و تركز البنوك عند اتحاد القرارات المتعلقة بإدارة أصولها و خصومها على معدلات العائد و المخاطرة و على البنوك أن تركز على نوعية هذه المخاطر و كيفية مواجهة تلك المخاطر من اجل التحوط ضدها و عدم التعرض لازمات مالية تؤدي إلى نتائج غير جيده .
وقي هذه الدراسة تم دراسة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها بنك الصحارى و التجاري في ليبيا ، و التعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنكين معا ، والتي يتعرض لها كل بنك على حده و التي تؤدي إلى التقلبات في أرباح البنك.

2 – 1 . أهداف الدراسة :-

التعريف بأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وقياس تأثير هذه المخاطر علي ربحية البنوك محل الدراسة، و أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك و ما مدى تأثير هذه المخاطر على معدل العائد بالبنوك محل الدراسة وذلك استجابة إلى أحد أهداف هذا المؤتمر.

2 – 2 . مشكلة الدراسة :-

تتمثل مشكلة الدراسة في انه من طبيعة عمل البنوك أنها تواجه المخاطر،إن مستوى الربحية مرتبط بالمخاطر ، انه كلما زادت المخاطر كانت الإرباح اكبر ، و أذا كانت أصول البنك لا تحتوي قدر من المخاطر فذلك يعني الأمان و بذلك يكون العائد قليل، و يجب على البنوك إن تكون مستعدة للتغيرات الاقتصادية المحيطة بها لتقبل مستويات مرتفعة من المخاطر ، و إن تكون لديها القدرة لإدارتها لتحيق مستوى مقبول من الربحية، ولكن كيف يمكن إدارة المخاطر وما تأثير هذه المخاطر علي التقلبات في صافي أرباح البنوك ، وعليه فان المشكلة تتمحور في التساؤلات الآتية :

- ما هي نوعية المخاطر ؟ و هل هي مخاطر يمكن تفاديها ام لا ؟
- هل هذه المخاطر لها اثر على التغير أو التقلب في معدلات العائد؟
- ما مدى تأثير هذه المخاطر على بنك الصحارى و التجاري ؟

2 – 3 . فروض الدراسة :-

الفرض الأول:

عدم توقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقلبات في أرباح بنك الصحاري والتجاري وبين المخاطر المصرفية وهي مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال.

الفرض الثاني:

عدم توقع وجود دلالة إحصائية بين بنك الصحارى و التجاري من حيث نوعية المخاطر التي يتعرض لها كل بنك على حده.

2 – 4 . مجتمع وعينة الدراسة:-

مجتمع الدراسة البنوك التجارية بليبيا (مصرف الصحاري و التجاري وهما من ضمن اكبر خمس بنوك تجارية ويمثلان أكثر من 35 % من حجم رأس المال للبنوك التجارية.

2 – 5 . فترة الدراسة :-

شملت الدراسة مدة 11 سنة ابتداء من سنة 2000م إلي سنة 2010م

2 – 6 . المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة :-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، فضلاً عن استخدامها للمنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والأرقام من مصادرها المختلفة ثم عرضها بالأساليب الإحصائية لغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة ، حيث كلا المنهجين يخدمان الدراسة ، ويجعلان الغامض واضح فيه .

وبما أن المنهج يتحدد وفقاً لمستوى المعلومات المتوفرة وما تتطلبه طبيعة الموضوع والهدف من دراسته وأهميته ،إن المنهج المتبع أياً كان وصفياً أو تحليلياً ، أو الاثنين معاً سيؤدي حتماً في الوصول إلى الحقيقة وفق قواعد منهجية ، يصل بها الباحث إلى مسلمة لاجدال فيها، و الوصول إلى كشف الحقيقة ووضع نتائج مرضية لها.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة بالدراسة فقد تم استخدام أدوات مختلفة منها الاطلاع على العديد من الدراسات المتوفرة حول الموضوع ، كما سيتم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة ، وسيتم تبويب الجداول حسب المتبع بالخصوص.

3 . الدراسات السابقة :-

- دراسة Daved A. Makeever 1994 على إجابة للسؤال هل يستخدم البنك اى نوع من أنواع نماذج التنبؤ الخاصة بالإفلاس عند تقييم قروضه التجارية ؟
- دراسة Tim S. Campbell and William 1993 ركزت على المخاطر المالية بشكل خاص و طرق إدارتها.
- دراسة Heaton J. and Deborah Lucas 1997 دراسة المخاطر و علاقتها باختيار محفظة الاستثمار المثلى من خلال العلاقة بين مقاييس مختلفة لتقلبات الدخل و بين البدائل المختلفة للاستثمارات.
- دراسة George H. and Donald G. 1991 توصل إلى نموذج لقياس العائد و المخاطرة في البنوك.
- دراسة نادية أبو فخره مكاوي 1996 تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية.

4 . الفصل الأول:- المخاطر المصرفية.

1-4 . مخاطر الإقراض.

إذا اتضح للمسئولين تمشى القرض مع التشريعات وسياسات البنك، فإنه يدخل في المرحلة الثانية وهي تقدير حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بذلك القرض. وهذه الخطوة ضرورية للغاية إذ قد يكون قرار إقراض العميل محفوفاً بالمخاطر، الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيراً لوقت الطرفين. وترجع أهمية هذه الخطوة أيضاً إلى أنها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض. إذ من المتوقع أن تتفاوت أسعار الفائدة على القروض بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء قرار الإقراض، وهذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطر. فمع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، يزداد معدل الفائدة المطلوب على القرض كلما ازداد حجم المخاطر التي يحتوي عليها . وإذا ما اتضح أن القرض يحتوي على قدر كبير من المخاطر ، حينئذ قد يكون من الأفضل استبعاده ، خاصة إذا كانت سياسة البنك المركزي تقضي بخصم القرض الذي تحتوي على قدر كبير من المخاطر من رصيد حساب رأس المال ، مما يترك أثراً غير مرغوباً على حافة الأمان التي يتمتع بها المودعين (Nadler,1979,P.57). ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة.

- **المخاطر الخاصة:** ترجع المخاطر الخاصة إلى ظروف تتعلق بنشاط العميل أو بالصناعة التي ينتمي إليها. ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة أو عدم أمانتها، و المشكلات العمالية، والدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات، وظهور سلع بديلة، وما شابه ذلك.
- **المخاطر العامة :** ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض . ومن الأمثلة على تلك المخاطر تغير أسعار الفائدة ، ومخاطر التضخم ، ومخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي ككل ، ومخاطر السوق (Francis ,1986,P.204)

- إدارة المخاطر أو التحكم في المخاطر:

بالنسبة للمخاطر الخاصة فيمكن التحكم فيها بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود على التصرفات المستقبلة لإدارة المنشأة إذا لزم الأمر. ومن الأمثلة على تلك القيود اشتراط ضرورة الحصول علي موافقة البنك إذا ما قررت المنشأة الحصول علي قروض إضافية مستقبلاً ، أو إذا ما قررت تنفيذ خطة استثمارية جديدة ، كما قد يشترط البنك كذلك عدم هبوط حجم ودائع العميل عن حد معين ، وقد يضيف شرطاً آخر ينص علي أن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعنى حق البنك في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة ، ويطلق على هذا البند الإضافي شرط الإسراع في استرداد مستحقات البنك.

يمكن للبنك إتباع أسلوب آخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي أو مباني أو قطعة أرض، أو ما شابه ذلك. وهناك إجراء ثالث مقترح يتمثل في توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامناً للعميل، كذلك يمكن للبنك أن يعقد اتفاقاً مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض يتقاسمان بمقتضاه الربح كما يتقاسمان الخسارة.

أما بالنسبة للمخاطر العامة فإن أسلوب الوقاية منها يختلف، فبالنسبة لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل فتظهر بوضوح بالنسبة للقروض ذات الآجال الطويلة ، ويمكن التغلب على هذه المخاطر بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل يتجدد لعدد من المرات، ويحمل سعر الفائدة يتمشى مع

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

المستويات السائدة عند إجراء التجديد. كما يمكن للبنك أيضاً الاتفاق مع العميل على سعر فائدة متحرك أو ما يسمى بتعويم سعر الفائدة. حيث يتم ربط سعر الفائدة على القرض بمعدل آخر مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على نوع معين من الودائع. فإذا ما ارتفع الحد الأقصى المقرر على تلك الودائع يتم رفع معدل الفائدة على القرض بنفس النسبة. ومن المتوقع بالطبع أن ينص الاتفاق على تخفيض سعر الفائدة على القرض إذا ما انخفضت أسعار الفائدة المتفق عليها (Jessup, 1980, p.199).

2-4 . مخاطر سعر الفائدة .

أن المصرف يتعرض لمخاطر سعر الفائدة عندما تكون الأصول أو بعض عناصرها مثل القروض والأصول الأخرى أكثر حساسية لسعر الفائدة من حساسية عناصر الخصوم مثل الودائع والأموال المقترضة, وينشأ خطر سعر الفائدة عندما يأخذ سعر الفائدة الفعلي اتجاها مختلفاً عن سعر الفائدة المتوقع من قبل المصرف .

ويمكن التغلب علي تلك المخاطر بتحقيق التناسق في الاستحقاقات بين الأصول والخصوم إلا أن أتباع هذا الأسلوب في التناسق في الآجال يمكنه تقليل ربحية المصرف لأن العائد المحقق علي الأصول يكون محدداً ولكنه يعمل علي تغطية مخاطر سعر الفائدة.

إن مخاطر سعر الفائدة تنتج عن حدوث تغيرات غير متوقعة في معدلات الفائدة التي تؤدي إلي اختلاف المعدل الفعلي عن المعدل المتوقع , ويمكن للمصرف تغطية تلك المخاطر من خلال تنسيق الآجال الخاصة بأصول وخصوم المصرف أو من خلال استخدام ثلاثة مجموعات للهندسة المالية وتتمثل في الامتداد الائتمائي, وتثبيت سعر الفائدة ,وتأمين السعر .(حنفي ، ابوقحف .1993 ،صـ198)

إلا أن kohm يري أن المصرف يمكنه مواجهة مخاطر سعر الفائدة بثلاثة مناهج مختلفة وهي:

1 - إعادة التمويل: وهو منهج تمويلي يستخدم عندما يكون استحقاق أصول المصرف التي يتم تمويلها أطول من استحقاق خصومة، وهنا يقوم المصرف بإعادة التمويل خلال تلك الفترة.

2 - إعادة الاستثمار: وهو منهج تمويلي يستخدم عندما يكون استحقاق خصوم المصرف أطول من استحقاق الأصول الممولة, وهنا يقوم المصرف بإعادة الاستثمار خلال تلك الفترة.

3 - المواءمة: وهو منهج تمويلي من خلال استخدم خصوم ذات نفس الاستحقاق للأصول الممولة عن طريق تلك الخصوم ،وهنا لا يحتاج المصرف لإعادة التمويل أو إعادة الاستثمار حيث يوجد تناسق في الآجال بين أصول وخصوم المصرف ومن ثم تختفي مخاطر سعر الفائدة . و يمكن للمصرف أيضاً مواجهتها من خلال أسواق عقود الاختيار والعقود المستقبلية أو عقود المبادلات ، فالمصرف يمكنه التعهد بشراء أو بيع الأوراق المالية في المستقبل بسعر محدد أكبر من السعر الحالي ، وهذا النوع من التعهد يعرف بالعقود المستقبلية ، وفي حالة تغير معدلات الفائدة فالمصرف يحقق ربحاً أو خسارة في تعهده المسبق .(Kohm ,.p. 291) بينما يؤكد Ritter & Silber أن المصارف تقوم عادة بالاقتراض قصير الأجل مع منح قروض طويلة الأجل (أي استخدام التدفقات النقدية قصيرة الأجل في تمويل شراء الأصول طويلة الأجل) وذلك نظرا لكون سعر الفائدة في الآجل القصير أقل منه في الآجل الطويل مما يمكن المصارف من تغطية المصاريف الإدارية ، وتحقيق أرباح ، ولكن عند حدوث العكس وارتفاع سعر الفائدة في الآجل القصير هنا يقوم المصرف بدفع فائدة على مصادر تدفقاته النقدية, ومن ثم تعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة, ولذا يجب على المصرف القيام بإعادة التمويل باستمرار(Ritter & Silber,1990.p112).

من هناء فإن المصارف يمكنها التغلب علي مخاطر سعر الفائدة من خلال تحويل تلك المخاطر لعملائهم أو من خلال تحديد أسعار فائدة معومة (غير محددة) بدلا من المعدلات الثابتة للفائدة علي القروض التي يمنحها المصرف ومن ثم فإن تلك المعدلات المعومة لسعر الفائدة ترتفع وتنخفض مع المستويات العامة لأسعار الفائدة المعلنة بالسوق، وبالتالي فالمصارف تكون دائما على يقين من استمرارية أرباحها بالمقارنة بما تقوم به تلك المصارف من إنفاق للحصول على التدفقات النقدية ، ومن ثم يكون على المقترضين دائما تحمل دفعهم للزيادة المحتملة في أسعار الفائدة وفقاً لتعويم تلك الأسعار عند منح المصرف القرض .

بينما تري نادية أبو فخره أن مخاطر سعر الفائدة تحتوي علي نوعين من المخاطر وهما:-

1- مخاطر قيمة رأس المال: وهي المخاطر التي يتعرض لها حاملوا السندات عندما ترفع أسعار الفائدة في السوق.

2- المخاطر الإيرادية : وهي التي يتعرض لها أصحاب الاستثمارات في شكل أوراق مالية لمدة طويلة , أو المخاطر التي يتعرض لها أي مقرض بسبب تغير أسعار الفائدة علي هذه القروض خلال فترة الإقراض ،عندما تكون الفائدة علي

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

هذه القروض محددة أو ثابتة . و المصارف التجارية تتأثر بمخاطر سعر الفائدة من الجهتين باعتبارها من المستثمرين ومن المقرضين.(ابوفخرة ،1996 صـ 541).

ويتعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة عندما تكون أصول المصرف أو أحد عناصرها مثل القروض والأصول الأخرى أكثر حساسية لسعر الفائدة من حساسية عناصر خصوم المصرف مثل الودائع والأموال المقترضة. وتظهر تلك المخاطر بوضوح في حالة القروض طويلة الأجل, ويمكن للمصارف التغلب على مخاطر سعر الفائدة من خلال تحويل تلك المخاطر لعملائهم أو من خلال تحديد أسعار فائدة معومة (غير محددة) بدلا من المعدلات الثابتة للفائدة على القروض التي يمنحها المصرف ومن ثم فإن تلك المعدلات المعومة لسعر الفائدة ترتفع وتنخفض مع المستويات العامة لأسعار الفائدة المعلنة بالسوق ,وبالتالي تتحول تلك المخاطر للمقترض بدلا من المصرف .

3-4 . مخاطر السيولة.

يقصد بالسيولة مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين و تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ، و دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة و من بين محددات قدرة المصرف على الوفاء بما علية من التزامات ، و مدى كفاية الأرصدة النقدية و شبة النقدية ، خاصة الاحتياطي القانوني المتمثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر (هندي 1992 صـ265).

و حيث إن الهدف المشترك لمنشآت الأعمال بصفة عامة و من بينها المصارف هو تحقيق أقصى ثروة للملاك أي تحقيق أقصى قيمة سوقية للأسهم العادية ، و لا يتأتي ذلك بالأخذ في الاعتبار مستوى الربحية فقط ، و لكن أيضا الاخذ في الاعتبار درجة المخاطر في مجال التوظيف للأموال التي تحقق هذا الربح . (الهوا ري 1975،صـ12)

أن مخاطر السيولة تشير إلى عدم كفاية نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية, سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه المصرف أو الحصول على أموال إضافية من الآخرين . ويتحدد هذا من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض, ومصادر هذه النقدية تتمثل في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل التي يقوم بها المصرف.

ولكن الواقع الفعلي يفرض على المصرف أن يكون دائماً قادراً على مواجهة التزاماته المختلفة وفي أي وقت وتتمثل في طلب العملاء سحب ودائعهم, وتكمن المخاطر هنا في عدم قدرة المصرف على أداء تلك الالتزامات لمستحقيها (رد الودائع لأصحابها) أو قيام المصرف بأداء تلك الالتزامات مع تحمل تكاليف مرتفعة في سبيل ذلك، وهو ما يسمى بمخاطر السيولة (وهي عدم قابلية تحويل الأصول التي يمتلكها المصرف إلى نقدية بسرعة أو نظير تكاليف مرتفعة).

ولكن في حالة عدم كفاية النقدية المتواجدة بالمصرف في سداد المتطلبات المالية يضطر المصرف إلي بيع الأصول الأقل سيولة لمواجهة تلك المتطلبات حيث تقوم معظم المصارف بالاستثمار في بعض الأصول الأقل سيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة لنقدية من خلال تسبيلها لنقدية، وذلك بدون تكاليف عالية يتحملها المصرف، وهنا تظهر مخاطر السيولة من خلال بيع أحد الأصول بقيمة أقل من قيمته الحالة وذلك بالمقارنة في حالة البيع لنفس الأصل في الأوقات العادية وعدم وجود تلك المتطلبات المالية العاجلة . إن إدارة السيولة بالمصرف التجاري تعني توليد التدفقات النقدية لمواجهة الالتزامات و هي العلاقات المالية المتعاقد عليها بالسعر المناسب في جميع الأوقات ، والحاجة إلى السيولة تكون بصفة رئيسية لمواجهة سحب الودائع و الطلب على القروض وهما الوظيفتان الأساسيتان للسيولة .(Joseph & Sinkey,p419)

4-4 . مخاطر رأس المال .

يتكون الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال من ثلاثة محاور يطبق بدءاً من عام 2004:-

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال .
2- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال .
3- انضباط السوق. نتناول عرضا تلك المكونات بالدراسة والتحليل كما يلي:-

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :-

درست لجنة بازل ثلاثة بدائل أو مناهج للتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهي:

- السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية .
- استخدام نظم التقييم الداخلية في البنوك .
- استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتمانية.

2- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال :-

الرقابة تتيح للجهات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتمارس الجهات الرقابية دورها على أربعة مبادئ أساسية وهي :-

1- توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة المصارف بالالتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل .

2- توافر أنظمة فعالة بالمصارف لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني إستراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال (التقويم الداخلي لملاءة رأس المال).

3- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها لجنة بازل

4- ضرورة تدخل الجهات الرقابة في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددتها لجنة بازل . (عبد العزيز ، 2000 . صـ 59).

3- انضباط السوق:-

لتحقيق الانضباط الفعال للسوق، فإن الأمر يستلزم توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى يمكن للمصارف أن تقيم المخاطر التي تواجهها، لذا يلزم على المصارف الإفصاح بشكل دقيق عن متطلبات رأس المال، حيث يتم تحقيق انضباط السوق من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح، ويلزم الأخذ في الاعتبار اختلاف معايير الإفصاح والسلطات المتاحة للجهات الرقابية من دولة لأخرى، حيث إن لجنة بازل تقترح نظاماً عاماً للإفصاح العام أكثر شمولاً لتدعيم الركيزة الهامة التي يتكون منها الإطار الجديد لكفاية رأس المال، انضباط السوق يتطلب من المصارف زيادة درجات الإفصاح المالي عن هيكل رأس المال وبنية المخاطر وسياساتها المحاسبية واستراتيجياتها للتعامل مع تلك المخاطر وأنظمتها الداخلية والتفاصيل الخاصة بالمراكز المالية والأداء العام . إن الإفصاح و الشفافية يعملان على انضباط السوق، الأمر الذي يتطلب نشر معلومات دقيقة وصحيحة في أوقات محددة تجعل المتعاملين مع المصارف على معرفة بمقدرة البنك على الاستمرار في أداء نشاطه بصورة جيدة ودورية.

فالإطار الجديد لكفاية رأس المال يسعى نحو إعادة النظر في تعريف البنود خارج الميزانية الناتجة من التعامل فيما يعرف بالمشتقات لما لها من أهمية، إذ يتراوح متوسط العائد على رأس المال المستثمر في أنشطة تلك الأدوات بين 30% - 40%. (مجلة اتحاد المصارف العربية, مارس 2007, صـ 86).

5 . الفصل الثاني:- التحليل المالي

- درجة التقلب في ربحية البنك (Z)

Z تمثل المخاطر الكلية للبنك و إن اتساع التوزيع الاحتمالي للعائد يعكس حجم المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد ، وتزداد المخاطر الكلية كلما زاد احتمال تشتت العائد عن قيمته المتوقـــعة و يمكن قياس التشتت بالتباين أو الانحراف المعياري ، و z هي المتغير التابع

$$Z = x - \bar{x} \setminus \sigma x$$

حيث : x معدل العائد على حقوق الملكية ، σ الانحراف المعياري لقيمة x

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

جدول (1): درجة التقلب في ربحية البنك (Z)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	(0.837)	(0.831)	(0.775)	(0.548)	(0.536)	(0.519)	(0.287)	0.151	2.288	0.861	1.033
التجاري	(0.919)	(0.808)	(0.738)	(0.657)	0.301	(0.437)	(0.341)	(0.174)	0.251	2.404	1.117

- معدل خسائر القروض(LP)

يقيس هذا المتغير قيمة مخاطر الائتمان المحتملة في محفظة قروض البنك باعتبار أن محفظة القروض بأنواعها تمثل الجزء الأكبر من الأصول الايرادية أي الأصول التي تحتوى مخاطر' و العوامل الرئيسية التي تؤثر في معدل مخصص خسائر القروض ، هي تكاليف إصدار القروض الحالية ، و تكاليف الاحتفاظ بالاحتياطيات الحالية ، و كذلك حجم القروض و خليطها و استحقاقاتها .

معدل مخصص خسائر القروض = مخصص خسائر القروض \ إجمالي القروض × 100

جدول (2): معدل مخصص خسائر القروض (LP)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	0.751	0.683	0.705	0.670	0.826	0.918	0.694	0.645	0.367	0.386	0.540
التجاري	1.052	0.962	1.031	1.480	0.850	1.825	1.988	2.154	1.542	1.999	2.207

- التقلبات في أسعار الفائدة السائدة في السوق (FC).

يقيس هذا المتغير مخاطر سعر الفائدة ، و هو عبارة عن الانحراف المعياري لأسعار الفائدة السائدة في السوق على مدار الفترة الزمنية ، و لقد تم قياس قيمة هذا المتغير عن طريق حساب القيمة المعيارية له ، و هي عبارة عن عدد الوحدات المعيارية بين قيمة المتغير نفسه و وسطه الحسابي مقسوما على الانحراف المعياري للمتغير .

إذا رمزنا لسعر الفائدة السائد في السوق بالرمز F فان قيمة FT تساوي $FT = F - F^{-} / \sigma F$

جدول (3): معدل التقلبات في أسعار الفائدة السائدة في السوق (FC)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	-1.260	-1.260	-1.260	-1.260	0.751	0.751	0.751	0.751	0.751	0.751	0.751
التجاري	-1.260	-1.260	-1.260	-1.260	0.751	0.751	0.751	0.751	0.751	0.751	0.751

- نسبة الحساسية (ST).

يقيس هذا المتغير المخاطر أيضا من منظور حساسية الأصول و الخصوم في البنوك التجارية للتقلبات المتوقعة في أسعار الفائدة السائدة ، و مدى تأثير تلك التقلبات على درجة التوافق بين قيمة الأصول و الخصوم في البنوك ،أي شكل و حجم الفجوة بين الأصول و الخصوم مما يؤثر على أرباح البنك النظامية بشكل مباشر .

أن الفجوة الموجبة تعني أن الإيرادات المتعلقة بالأصول سوف تتحرك في اتجاه أسعار الفائدة ، بينما الفجوة السالبة إلى العكس في اتجاه الإيرادات المتعلقة بالأصول إلى التحرك عكس اتجاه أسعار الفائدة ،ذلك يحدد الفجوات الخاصة بالبنك للفترات الزمنية التي تتضمن المخاطر ، يمكن التعرف على نقاط القوة أو الضعف في تركيب هيكل الأصول و الخصوم في البنك .

نسبة الحساسية = إجمالي الأصول الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة \ إجمالي الخصوم الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة ×100

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

تكون الفجوة موجبة إذا كانت نسبة الحساسية أكبر من الواحد الصحيح، تكون الفجوة سالبة إذا كانت نسبة الحساسية أقل من الواحد الصحيح، تكون الفجوة متوازنة إذا كانت النسبة = الواحد الصحيح.

جدول (4): نسبة الحساسية (*ST*)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	1.310	1.588	0.996	2.011	3.033	3.657	2.603	1.154	1.171	1.127	1.200
التجاري	2.346	2.525	2.107	1.716	1.508	4.854	5.409	6.414	8.156	3.534	3.376

- نسبة السيولة (LIQ).

يقيس هذا المتغير قدرة البنوك على سداد التزاماتها العاجلة (التي تستحق خلال سنة) دون تأخير من الأصول السائلة المملوكة ، العوامل المؤثرة في هذا المتغير – حجم الأصول في البنك ، معدل نمو الأصول الخطرة ، حجم الأصول ، استحقاقات الأصول و الخصوم ، و حساسية الأصول و الخصوم للتقلبات المحتملة في سعر الفائدة ، مخاطر السيولة لا تتوقف على عدم قدرة البنوك تلبية طلبات عملائه من سحب ودائعهم أو التسهيلات الممنوحة لهم بتوفير النقود في كل وقت ، يجب على البنك الاحتفاظ بالنقود أو أصول سائلة أكبر من متطلبات السيولة النقدية ،هذا يؤدي إلى ضياع فرص تحقيق ربح .

البنك المركزي يفرض نسبة سيولة قانونية للبنوك في ليبيا وهي 15% ،سوف نعتمد النسبة القانونية كمعيار لحساب مخاطر السيولة لحساب قيمة انحراف نسبة السيولة للبنوك في ليبيا عن النسبة المفروضة من البنك المركزي للتعرف على مدى تأثيرها على درجة التقلب في أرباح البنك الصافية .

نسبة السيولة = انحراف نسبة السيولة الفعلية عن متوسط النسبة المفروضة / الانحراف المعياري لنسبة السيولة الفعلية ×100

جدول (5): نسبة السيولة (LIQ)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	1.745	1.902	3.443	3.803	4.034	3.458	3.533	4.759	4.243	4.564	4.449
التجاري	1.230	1.458	1.484	1.084	0.814	1.585	1.089	0.425	1.368	1.169	4.301

- نسبة الودائع المحملة بفوائد(الآجلة) لإجمالي الودائع(TD/D).

يقيس هذا المتغير مدى اعتماد البنك على الأموال الأكثر تقلبا أو الأموال ذات التكلفة (الودائع المحملة بالفوائد) وهذا مقياس أخر للسيولة ، تزداد مخاطر السيولة إذا انخفض قيمة هذا المعدل ، لان ذلك يعني زيادة اعتماد البنك على الودائع الأكثر تقلبا، و العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا المعدل هي الاعتماد علي الودائع المحملة بالفوائد .

نسبة الودائع الآجلة لإجمالي الودائع = إجمالي الودائع المحملة بالفوائد /إجمالي الودائع ×100

جدول (6): نسبة الودائع المحملة بفوائد لإجمالي الودائع (TD\D)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	0.391	0.433	0.450	0.380	0.429	0.378	0.165	0,147	0.164	0.110	0.123
التجاري	0.280	0.251	0.289	0.294	0.286	0.278	0.205	0.181	0.165	0.242	0.263

- معدل حقوق الملكية لإجمالي الأصول (E/TA)

يقيس هذا المتغير اثر حقوق الملكية في زيادة قدرة البنك في التقليل من الخسائر غير المتوقعة ، العوامل الرئيسية المؤثرة في هذا المتغير – معدل نمو الأصول ، القوةالايرادية للبنك ، نسبة التضخم ، و نسبة العائد على حقوق الملكية .

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

معدل حقوق الملكية لإجمالي الأصول = حق الملكية \ إجمالي الأصول

جدول (7): معدل حقوق الملكية لإجمالي الأصول (E\TA)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	0.103	0.104	0.103	0.106	0.107	0.097	0.046	0.041	0.021	0.021	0.021
التجاري	0.044	0.036	0.035	0.033	0.031	0.034	0.028	0.026	0.060	0.029	0.031

- معدل ملائمة رأس المال (E/RA).

يقيس هذا المتغير نسبة حقوق الملكية في البنك إلي الأصول الخطرة، النظام المالي للقطاع المصرفي يجب رأسمال المصرف إن يكون كافيا لامتصاص الخسائر و حمايته من الفشل، و درجة الرافعة المالية في البنوك اكبر من الرافعة المالية في منشأة الأعمال.

لقد اختير هذا المتغير لقياس مخاطر رأس المال بالأصول الخطرة في البنك التي تمثل المصادر الرئيسية لمخاطر رأسمال المملوك في البنك (حق الملكية)، المعدل السابق يقيس مدى التلاؤم بين إجمالي الأصول و يقارن بين البنوك المختلفة على افتراض تساوي درجة مخاطر بين الأصول في البنوك ،هذا غير صحيح في الواقع العملي حيث تختلف البنوك فيما بينها في سياسة الإقراض و سياسة الاستثمار ، ذلك يعني اختلاف المخاطر في أصول البنوك .

معدل ملائمة رأس المال = حقوق الملكية \ الأصول الخطره

و المتعلقة بوضع معيار للمستوى الأدنى لرأس المال الذي يجب إن تلزم به المصارف مـــند عام 1992 نسبة من رأسمال إلى الأصول الخطرة (8%) ، سيتم حساب قيمة هذا المتغير باعتباره مقيـــاسا لمخاطر رأسمال بحساب انحراف النسبة الفعلية لرأسمال إلى إجمالي الأصول ألخطره في البنوك عن النسبة المفروضة (8%) قسمتها على الانحراف المعياري للنسبة الفعلية .

معدل ملائمة رأس المال = انحراف النسبة الفعلية عن النسبة المفروضة \ الانحراف المعياري للنسبة الـــفعلية .

تتحقق درجة كفاية رأس المال عندما تكون قيمة هذا المتغير = صفر ، مما يعني عدم وجود انحراف بين قيمة رأسمال البنك الفعلية و القيمة المفروضة ، بينما تعكس قيمة المتغير الموجبة زيادة قيمة رأسمال الفعلية عن النسبة المفروضة مما ينعكس أثره السلبي على ربحية البنك ، بينما تنعكـــس قيمة المتغير السالبة على عدم كفاية رأسمال للبنك للقيام بوظيفته الأســـــــاسية في البنك و هي امتصاص الخسائر .

جدول (8): معدل ملاءة رأس المال (E\RA)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصحارى	1.067	2.571	1.958	1.843	2.801	3.433	3.749	2.408	3.725	3.342	4.409
التجاري	3.134	3.162	3.022	3.645	4.381	4.507	5.703	3.673	1.263	2.304	2.204

6 . الفصل الثالث: التحليل الإحصائي.

- التأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة :

تكون هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما 0,8 أو أكثر

- تحديد أفضل مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفسر سلوك المتغير التابع :

إذا تبين وجود علاقة قوية بين بعض المتغيرات المستقلة سيتم استبعاد بعض هذه المتغيرات عن طريق أسلوب الانحدار التدريجي، وسيتم تطبيق هذه الخطوة لبنك الصحاري و البنك التجاري معا، وبنك الصحارى على حده و بنك التجاري على حده.

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

- اختبار فروض تحليل الانحدار: سيتم اختبار فرضيات البحث من خلال تحليل الانحدار و اختبار F و اختبار T للبنكين معا و كل بنك على حده.

6 – 1 . تحليل المخاطر على مستوى بنك الصحارى و بنك التجاري معا .

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبنك الصحارى و التجاري معا

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الثقة
1- معدل خسائر القروض LP	-143.30	- 1.319	% 90
2- نسبة الحساسية ST	.101	.519	%95
3- نسبة السيولة LIQ	.568	1.706	%99
القيمة الثابتة -1.32 معامل التحديد 0.615 قيمة F 3.723 مستوى دلالة عند 90%			

1 – من خلال فحص علاقة الارتباط للمتغيرات المستقلة على مستوى البنكين معا تبين وجود علاقة ارتباط بين بعض المتغيرات حيث تم استبعاد التقلبات في أسعار الفائدة FT و نسبة الودائع المحملة بفوائد لإجمالي الودائع TD\Dو معدل حقوق الملكيةلاجمالي الأصول E\TA و معدل ملاءة رأس المال E\RA لان وجود هذه المتغيرات مع بعضها في نموذج واحد قد يؤدي إلى مشكلة ازدواج خطي .

2- من خلال نتائج الانحدار المتعدد للنموذج المبين في الجدول رقم (9) على مستوى البنكين معا .تبين انه هناك ثلاثة من المتغيرات المستقلة هي ذات دلالة إحصائية و هي معدل خسائر القروض LP و نسبة الحساسية ST ونسبة السيولة LIQ حيث إنها تمثل 61.5 % من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع و هو التقلبات في أرباح البنكين ، كما إن اختبار F يبين إن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90% ، و إن معدل مخصص خسائر القروض LP من أهم المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى التقلبات في أرباح البنكين وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع وذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % . وكذلك تبين النتائج إن نسبة الحساسية ST ذات دلالة إحصائية عند مستوى تقه 95% و هناك علاقة موجبة مع التقلبات في صافي أرباح البنكين و هذا مايتفق مع المفاهيم المصرفية إن أرباح البنوك تتحرك بالزيادة في ظل نسب الحساسية الموجبة .

كذلك تبين النتائج إن نسبة السيولة LIQ ذات دلالة إحصائية عند مستوى 99% و توجد علاقة موجبة مع التقلبات في أرباح البنكين.

وبناءا على التحليل السابق نرفض الفرض الأول و قبول الفرض البديل إذا تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقلبات في أرباح بنك الصحارى و بنك التجاري معا و بين بعض المخاطر المصرفية وهى معدل مخصص القروض LP و نسبة الحساسية ST ونسبة السيولة LIQ .

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

2-6 . تحليل المخاطر المصرفية الخاصة ببنك الصحارى .

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبنك الصحارى

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الثقة
1- نسبة الحساسية ST	0.024	0.676	%95
2- نسبة السيولة LIQ	0.131	0.478	%95
3- معدل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA	0.267	0.660	%95
4- معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E\TA	-12.709	-1.018	%90
القيمة الثابتة 0.089 معامل التحديد 0.766 قيمة F 4.923 مستوى دلالة عند 95%			

1 - من خلال فحص علاقة الارتباط للمتغيرات المستقلة على مستوى بنك الصحارى على حده تبين وجود علاقة ارتباط بين بعض المتغيرات حيث تم استبعاد التقلبات في أسعار الفائدة FT و نسبة الودائع المحملة بفوائد لإجمالي الودائع TD\D و معدل مخصص خسائر القروض لان وجود هذه المتغيرات مع بعضها في نموذج واحد قد يؤدي إلى مشكلة ازدواج خطي .

2- من خلال نتائج الانحدار المتعدد للنموذج المبين في الجدول رقم (10) على مستوى بنك الصحارى على حده ، تبين انه هناك أربعة من المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية وهي نسبة الحساسية ST ونسبة السيولة LIQ و نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E\TA حيث إنها تمثل 76.6 % من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع و هو التقلبات في أرباح بنك الصحارى ، كما إن اختبار F يبين إن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% .

و إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول من أهم المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى التقلبات في أرباح بنك الصحارى وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع و يتفق هذا مع المفاهيم المصرفية حيث تزداد المخاطر كلما انخفضت قيمة رأس المال بالنسبة لإجمالي الأصول ، وذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90 % .
كذلك تبين النتائج إن نسبة الحساسية ST ذات دلالة إحصائية عند مستوى تقه 90% و هناك علاقة موجبة مع التقلبات في صافي أرباح البنك

كذلك تبين النتائج إن نسبة السيولة LIQ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% و توجد علاقة موجبة مع التقلبات في أرباح البنكين.

كذلك تبين النتائج إن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90% و توجد علاقة موجبة مع التقلبات في أرباح البنك و هذا يتمشى مع فلسفة مقررات لجنة بازل بخصوص ملائمة رأس المال.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal of Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol. (4), No.(1), May_2022
Pages: 060 ~ 072

3-6. تحليل المخاطر المصرفية الخاصة ببنك التجاري .

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبنك التجاري

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الثقة
1- معدل مخصص خسائر القروض LP	-96.315	-2.093	%90
2- معدل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA	55.888	2.113	%90
3- معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E\TA	-0.506	-1.843	%90
القيمة الثابتة 5.182 معامل التحديد 0.643 قيمة F 4.194 مستوى دلالة عند 90%			

1 - من خلال فحص علاقة الارتباط للمتغيرات المستقلة على مستوى بنك التجاري على حده تبين وجود علاقة ارتباط بين بعض المتغيرات حيث تم استبعاد التقلبات في أسعار الفائدة FT و نسبة الودائع المحملة بفوائد لإجمالي الودائع TD\Dو نسبة الحساسيةST ونسبة السيولة LIQ لان وجود هذه المتغيرات مع بعضها في نموذج واحد قد يؤدي إلى مشكلة ازدواج خطي .

2- من خلال نتائج الانحدار المتعدد للنموذج المبين في الجدول رقم (11) على مستوى بنك التجاري على حده ، تبين انه هناك ثلاثة من المتغيرات المستقلة هي ذات دلالة إحصائية و هي معدل خسائر القروض LP و نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E\TA حيث إنها تمثل 64.3 % من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع و هو التقلبات في أرباح بنك التجاري ، كما إن اختبار F يبين إن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90% .

كذلك تبين النتائج إن معدل خسائر القروض LP ذات دلالة إحصائية عند مستوى تقه 90% و هناك علاقة سالبة مع التقلبات في صافي أرباح البنك

كذلك تبين النتائج إن معدل حقوق الملكية الى الأصول الخطرة E\RA ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90% و توجد علاقة موجبة مع التقلبات في أرباح البنكين وهذا يتمشى مع المفاهيم المصرفية و مقررات لجنة بازل .

كذلك تبين النتائج إن معدل حقوق الملكية لإجمالي الأصولE\TA ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90% و توجد علاقة عكسية مع التقلبات في أرباح البنك، وهذا يتمشى مع الفكر المصرفي حيث تزداد المخاطر كلما انخفضت قيمة رأس المال لإجمالي الأصول.

وبناءا على التحليل السابق نرفض الفرض الثاني و قبول الفرض البديل إذا تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقلبات في أرباح بنك الصحارى و بنك التجاري من حيث نوع المخاطر التي يتعرض لها كل بنك على حده.

حيث نجد إن المخاطر التي تعرض لها بنك الصحاري على حده هي أربعة أنواع امن المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية و هي نسبة الحساسية ST ونسبة السيولة LIQ و نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E\TA.

ونجد إن المخاطر التي تعرض لها بنك التجاري على حده هي ثلاثة أنواع من المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية وهي معدل خسائر القروض LP و نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة E\RA و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول E/TA.

7 . النتائج و التوصيات:

7-1. النتائج:

1- تبين من خلال الدراسة هناك ثلاثة من المخاطر المصرفية وهي معدل خسائر القروض و نسبة الحساسية و نسبة السيولة كان لها تأثير علي المخاطر الكلية على مستوى بنك الصحارى و بنك التجاري معا.

2- تعتبر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة من أهم أنواع المخاطر المصرفية التي تعرض لها البنكين على حده.
3- تأتي بعد ذلك نسبة السيولة من حيث التأثير على المخاطر الكلية كان لها تأثير على البنكين معا، و لها تأثير على مستوى بنك الصحارى.
4- تأتي بعد ذلك نسبة الحساسية من حيث التأثير على المخاطر الكلية كان لها تأثير على البنكين معا، و لها تأثير على مستوى بنك الصحارى.
5- تأتي بعد ذلك نسبة معدل خسائر القروض حيث كان لها تأثير على مستوى البنكين معا و على مستوى بنك التجاري على حده.
من خلال النتائج السابقة هناك علاقة بين المخاطر الكلية (التقلبات في أرباح البنك) لبنك الصحارى و التجاري بليبيا و بين الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال) و هناك اختلاف بين المخاطر التي تعرض لها البنكين معا و المخاطر التي يتعرض لها كل بنك على حده .

2-7 . التوصيات:

1- على البنوك إدارة وتحليل وقياس المخاطر التي يمكن إن تواجهه و إتباع المعايير المصرفية المفروضة من البنك المركزي و المؤسسات المالية الدولية.
2- على إدارة البنوك تقدير حجم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لمواجهتها و الاخذ في الاعتبار المخاطر الغير متوقعة.
3- الاعتماد على تحليل النسب المالية و الأساليب الإحصائية في تقدير حجم المخاطر.
4- التحوط ضد خسائر الائتمان و الاستعداد لها بتكيوين مخصصات خسائر القروض
5- استخدام الأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية بأنواعها المختلفة .

8 . قائمة المراجع:

8- 1. المراجع العربية.

1 - الهواري سيد ،الإدارة المالية ، منهج اتحاد القرارات ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،الطبعة السادسة 1996 .
2 - هندي، منير صالح، إدارة المصارف التجارية من خلال اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث 2000.
3 - حنفيا عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في المصارف التجارية، الإسكندرية المكتب العربي الحديث 1993.
4 - محمود عبد العزيز , الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية, مجلة إتحاد المصارف العربية, العدد 229, المجلد العشرون,يناير 2000,ص59.
5 – مكاوي، نادية ابوفخرة، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة،العدد 2 ، المجلد الخامس عشر سنة 1996.

8-2. English/French references

1- Nadler, P. Commercial Banking in the Economy (3rd Ed). New York: Random House, 1979.
2- Francis, J. Investment: Analysis and Management (4th Ed) New York: McGrew – Hill, 1986.
3- Jessup, P. Modern Bank Management. Minn :West Pub.1980
4 - K0hm, Meir. Money Banking & Financial Markets. Chikago;Saunders College Publihing 1991
5 – Lawrence S. Ritter, William L.Silber, Principles of Money, Banking & Financial Markets, Seventh Edition; New York; Adivision of Harber Collion Publishers, 1990,
6 – Joseph F. Sinkey, Jr. Commercial Banking Financial Management. Fourth Edition, New York; Macmillan Publishing Company. 1992,